وزارة المالية أعلنت عن استكمال الصندوق مراجعة أداء الاقتصاد بموجب برنامج التمويل الممتد

«النقد الدولي» يقايض الأردن: القروض مقابل رفع الأسعار

برامج الإصلاح المطبقة على مدى 30 عاما خرجت بأزمات اقتصادية ومعيشية أدت إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة

عمان – "وكالات": تعود الأنظار في الأردن إلى العلاقة بين الحكومة وصندوق النقد الدولي في أعقاب إعلان وزارة المالية الأردنية، عن استكمال الصندوق مراجعة أداء الاقتصاد بموجب برنامج التمويل الممتد.

وعادة ما تثير العلاقة بين الحكومة وصندوق النقد الدولي مخاوف الشارع الأردني كون برامج الإصلاح التي طبقها الأردن مع الصندوق على مدى 30 عاما الماضية خرجت بأزمات اقتصادية ومعيشية أدت إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة من خلال متوالية رفع الضرائب والأسعار، وإلغاء الدعم المقدم لسلع وخدمات أساسية كان آخرها الخبز الذي تم تحرير أسعاره منذ العام 2018.

وقالت وزارة المالية الأردنية إن مجلس إدارة صندوق النقد أنهى بنجاح المراجعة الثانية للأردن في برنامج التمويل الممتد بعد تحقيق جميع الأهداف المالية العامة، ما أتاح المجال للحكومة لسحب مبلغ 206 ملايين دولار، ليصل مجموع المبالغ المصروفة من الصندوق للأردن منذ بداية 2020 إلى حوالي 900 مليون دولار، منها مشتريات بقيمة 400 مليون دولار، خلال شهر مايو 2020 في ظل أداة التمويل السريع.

ووافق المجلس التنفيذي على طلب الأردن زيادة الموارد المتاحة في ظل اتفاق "تسهيل الصندوق الممتد" بنحو 200 مليون دولار.

وكان المجلس التنفيذي للصندوق قد وافق في 25 مارس 2020 على عقد اتفاق مع الأردن للاستفادة من "تسهيل الصندوق الممتد" لمدة أربع سنوات بقيمة حوالي 1.3 مليار دولار، أي ما يعادل 270 % من حصة عضوية الأردن في الصندوق.

وكثفت الحكومة الأردنية جهودها منذ العام الماضي للحصول على مزيد من التسهيلات والقروض من جهات مختلفة، بما فيها صندوق النقد الدولي، لمواجهة تداعيات جائحة كورونا التي أدت إلى انكماش اقتصادي بنسبة 1.8 % وارتفاع غير مسبوق لمعدلات الفقر والبطالة وتفاقم المديونية الخارجية.

ونقلت جريدة "العربي الجديد" اللندنية عن عضو مجلس النواب الأردني النائب موسى هنطش قوله، إن صندوق النقد عادة ما كان يضغط على الحكومة لزيادة الإيرادات المحلية من خلال رفع الضرائب وتوسيع قاعدة الخاضعين لها، إضافة إلى رفع الدعم عن سلع وخدمات أساسية، وتمت الاستجابة لعدد من طلبات الصندوق.

أضاف أنه رغم الإعلان عن برنامج الإصلاح المتفق عليه، أخيرا، مع الصندوق لا يشتمل على زيادة للضرائب، إلا أن مؤسسات التمويل الدولية، وعلى وجه الخصوص صندوق النقد والبنك الدوليين، طالبت أكثر من مرة برفع الدعم عن الكهرباء والمياه بهدف تخفيض العجز المالي للموازنة.

وقال إنه لم يعد هناك سلع مدعومة في الأردن، حيث تم رفع الدعم عن مادة الخبز وتوجيه الدعم فقط للشرائح الفقيرة لعدة سنوات لتعويضها عن ارتفاع أسعار الخبز، مشيرا إلى أن الضرائب مرتفعة وبالتالي فإنه لا مجال لرفعها مرة أخرى، ولا سيما أن المواطنين والقطاعات الاقتصادية تعاني من ارتفاع التضخم وتراجع مستويات المعيشة.

وأشار صندوق النقد، في بيانه الصادر الخميس الماضي، إلى أن جائحة كورونا تركت آثارا سلبية على الاقتصاد، فارتفعت البطالة إلى مستويات قياسية عالية واتسعت معدلات عجز المالية العامة وميزان المدفوعات الخارجية.

وقال صندوق النقد إن الدعم المالي سيساعد الأردن على تجاوز هذه التحديات ودعم ميزان المدفوعات، وسيكون حافزا للدعم من الشركاء الآخرين في التنمية، والذي سيكون ضروريا لتمكين الأردن من التعامل مع التأثير الاقتصادي والاجتماعي لـ"صدمة كورونا".

وأشارت وزارة المالية إلى أن الأردن أجرى إصلاحات في مجال إدارة الإيرادات الحكومية تهدف إلى تعزيزها واستدامتها بشكل أكثر عدالة عن طريق مكافحة التهرب الضريبي وسد ثغرات التجنب الضريبي بدلا من رفع أو فرض أي أعباء ضريبية جديدة.

وأعلنت مجموعة البنك الدولي أخيرا أن قطاع الكهرباء يعتبر من المساهمين الرئيسيين في الاختلالات الإجمالية في الاقتصاد الكلي الأردني وأكبر مصدر للمطلوبات الطارئة في الأردن. وقال الخبير الاقتصادي حسام عايش، إن العلاقة مع صندوق النقد عادة ما تنطوي على إصلاحات في المالية العامة تستهدف زيادة الإيرادات المحلية لتخفيض عجز الموازنة وإثبات قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المديونية التي تجاوزت الناتج المحلي بكثير وبلغت مستويات قياسية غير مسبوقة.

وأضاف عايش أن حالة القلق التي تصاحب أي برامج للتعاون ما بين الحكومة وصندوق النقد الدولي مبررة، بسبب أنه مع كل برنامج يتم رفع الضرائب والأسعار ودون أن يساهم ذلك في تحسين الوضع الاقتصادي والحد من الفقر والبطالة وتخفيض المديونية العامة بشقيها الداخلي والخارجي.

وقال إن صندوق النقد والبنك الدوليين ما زالا يطالبان الحكومة بإصلاحات في قطاعي المياه والكهرباء بذريعة تعديل شرائح المستفيدين وتوجيه الدعم إلى الأكثر فقرا لكن في الواقع لمس المواطنون ارتفاعا واضحا في قيمة فواتير الكهرباء والمياه رغم التأكيدات الرسمية بعدم رفع التعرفة.وبينت دائرة الإحصاءات العامة الحكومية أن نسبة البطالة ارتفعت خلال الربع الأول من العام الحالي إلى 25 %، ويتوقع أن تواصل الارتفاع بسبب تداعيات كورونا.

مخاوف متجددة من رفع الضرائب والأسعار وإلغاء الدعم المقدم لسلع وخدمات أساسية

الشارع الأردني يترقب موجات غلاء جديدة

صندوق النقد العربي أصدر العدد الأربعين من نشرته الأسبوعية

مؤشر أسواق المال العربية ينهي تعاملات الأسبوع الأول من يوليو مسجلاً انخفاضاً بنسبة 0.10 في المائة

في إطار جهوده لمتابعة التطورات في أسواق المال العربية، يصدر صندوق النقد العربي النشرة الأسبوعية لأسواق المال العربية استناداً إلى قاعدة بيانات صندوق النقد العربي، وإلى البيانات الصادرة عن البورصات العربية.

أشار العدد الأربعون من النشرة إلى أن المؤشر المركب لصندوق النقد العربي للأسواق المالية العربية قد أنهى تعاملات الأسبوع المنتهي في الثامن من شهر يوليو 2021 منخفضاً بنحو 0.10 في المائة، أي ما يعادل 0.48 نقطة ليصل إلى 469.02 نقطة، مقارنة بنحو 469.50 نقطة مسجلة في نهاية تعاملات يوم الخميس الموافق الأول من يوليو 2021. عاكساً بذلك انخفاض عدد من مؤشرات أداء البورصات العربية المتضمنة في المؤشر المركب لصندوق النقد العربي.شهدت غالبية مؤشرات أداء البورصات العربية تراجعاً في نهاية تداولات الأسبوع الماضي، حيث انخفضت مؤشرات أداء تسع بورصات عربية عاكسة بذلك الانخفاض المُسجل على مستوى مؤشرات قيمة التداولات وأحجام التداول والقيمة السوقية. كما كان لظروف الإغلاق الجزئي الذي تم إعادة فرضه في بعض الدول العربية بسبب الظروف الصحية المتعلقة بجائحة كورونا أثراً على تراجع معدلات التداول في تلك الأسواق، علاوة على الصافي السالب المسجل في حركة تعاملات المستثمرين الأجانب. في المقابل شهدت خمس بورصات عربية تحسناً على مستوى مؤشرات الأداء، في ظل تحسن أداء عدد من المؤشرات القطاعية جاء على رأسها الصناعة والخدمات والاستثمار والبنوك.

سجلت مؤشرات أداء تسع بورصات عربية انخفاضاً خلال الأسبوع الماضي. حيث تراجع مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية بنسبة 1.80 في المائة. كذلك انخفضت مؤشرات بورصات كل من دبي والسعودية وعمّان والدار البيضاء بنسب تراوحت بين 1.31 و1.54 في المائة. كما سجلت مؤشرات بورصات كل من الكويت ومصر والبحرين والعراق انخفاضاً بنسب بلغت أقل من واحد في المائة. في المقابل، سجلت خمس بورصات عربية ارتفاعاً خلال الأسبوع الماضي، حيث تصدرت بورصة فلسطين حركة الارتفاعات المحققة مع صعود مؤشرها بنسبة 3.03 في المائة. كما سجلت بورصة مسقط ارتفاعاً بنحو 1.01 في المائة. كذلك شهدت بورصات كل من أبوظبي وقطر وتونس ارتفاعاً بنسب بلغت أقل من واحد في المائة.سجلت قيمة التداول في أسواق المال العربية تراجعاً بنسبة بلغت 10.87 في المائة في نهاية الأسبوع الماضي، مقارنة بقيمة التداولات المسجلة خلال الأسبوع المنتهي في 1 يوليو 2021. في هذا الصدد، انخفضت قيمة التداول في إحدى عشرة بورصة عربية مُتضمنة في قاعدة بيانات المؤشر المركب لصندوق النقد العربي لأسواق المال العربية، حيث سُجل أكبر انخفاض في بورصة بيروت. كما سجلت بورصات كل من الكويت والعراق ودمشق وتونس تراجعاً بنسب تراوحت بين 43.84 و55.33 في المائة . كما شهدت بورصات كل من السعودية وفلسطين وأبوظبي ودبي وقطر وعمّان انخفاضاً بنسب تراوحت بين 8.68 و24.29 في المائة. في المقابل، سجلت ثلاث بورصات عربية ارتفاعاً على مستوى قيمة التداول، حيث تصدرت البورصة المصرية الارتفاعات المحققة بنسبة 16.21 في المائة. كما سجلت بورصتا البحرين ومسقط ارتفاعاً بنسب بلغت 3.61 و4.10 في المائة على التوالي. كما شهد حجم التداول الأسبوعي تراجعاً بنسبة 53.8 في المائة في ظل انخفاض حجم التداولات في جميع البورصات العربية، باستثناء بورصتي مصر وفلسطين اللتان حققتا ارتفاعاً بنسب بلغت 11.04 و29.15 في المائة على الترتيب.

بورصة فلسطين تتصدر الارتفاعات الأسبوعية المسجلة على مستوى بورصات المنطقة مع صعود مؤشرها بنسبة 3.03 في المائة

سجلت القيمة السوقية للبورصات العربية المُتضمنة في قاعدة بيانات المؤشر المركب لصندوق النقد العربي لأسواق المال العربية تراجعاً بنحو 0.36 في المائة بنهاية الأسبوع الماضي. في هذا الإطار، سجلت القيمة السوقية انخفاضاً بنسب تراوحت بين 0.70 و2.26 في المائة في تسع بورصات عربية مُتضمنة في المؤشر المركب لصندوق النقد العربي، في حين شهدت أربع بورصات عربية ارتفاعاً في القيمة السوقية بنسب تراوحت بين 0.22 و2.98 في المائة. سُجلت أعلى الانخفاضات في بورصة عمّان مع تراجع مؤشرها بنسبة 2.26 في المائة، نتيجة الانخفاض المسجل في مؤشرات القيمة السوقية لعدد من القطاعات منها: التأمين والخدمات المالية والعقارات والصناعة بنسب تراوحت بين 1.60 و2.21 في المائة. كذلك سجلت القيمة السوقية لبورصات كل من دبي والدار البيضاء ومصر ودمشق انخفاضاً بنسب تراوحت بين 1.14 و1.81 في المائة. كما شهدت بورصات السعودية وبيروت والبحرين والكويت تراجعاً بنسب بلغت أقل من واحد في المائة. في المقابل، سجلت سوق أبوظبي للأوراق المالية أكبر نسبة ارتفاع أسبوعي في القيمة السوقية بلغت 2.98 في المائة بنهاية تعاملات الأسبوع المنتهي في 8 يوليو 2021.على صعيد التطورات التي شهدتها البورصات العربية خلال الأسبوع الماضي، أعلن سوق أبوظبي للأوراق المالية عن إدراج برنامج السندات العالمية متوسطة الأجل الصادرة عن إمارة أبوظبي بقيمة ملياري دولار في السوق اعتباراً من الخامس من يوليو 2021. كما شهدت أسواق الإمارات إعلان شركة دبي للمقاصة، التابعة لسوق دبي المالي حصولها على العضوية الرئيسة في الإتحاد الدولي لشركات التقاص المركزي للأوراق المالية (CCP12) ذلك خلال أعمال الجمعية العمومية للإتحاد لعام 2021. من جانب آخر، شهد الأسبوع الماضي الإعلان عن انتخاب البورصة المصرية رئيساً للاتحاد اليوروآسيوي للبورصات، خلال اجتماع الجمعية العامة العادية للإتحاد. في ذات السياق، قام إتحاد البورصات اليورو آسيوية بعقد جمعيته العامة العادية الأسبوع الماضي باستخدام نظام التصويت الإلكتروني (E-Magles) الذي طورته شركة "مصر لنشر المعلومات (EGID)" التابعة للبورصة المصرية، في مارس من عام 2020، لتمكين الشركات من عقد اجتماعاتها عن بعد.

بعد تحقيق نتائج لافتة في النصف الأول من 2021

«بيتس بان جلف» تواصل مسيرة الظفر بأهم العملاء

مجموعة بيتس بان جلف" تكتسب المزيد من أهم العملاء

نجحت مجموعة بيتس بان جلف، الرائدة في مجال تقديم الحلول التسويقية والحائزة على العديد من جوائز الصناعة والعضو في شبكة WPP العالمية، في استقطاب المزيد من العملاء الرائدين في مجالاتهم، لتعزز بذلك قاعدتها الكبيرة من العملاء المتميزين. وبعد الإعلان عن نتائج قوية عن النصف الأول من العام 2021، واصلت المجموعة نموها المتصاعد من خلال الاتفاق مع اثنين من العملاء الجدد؛ أدين "Adyen" وهي منصة المدفوعات المفضلة لدى العديد من الشركات الرائدة في العالم، وأبجراد "u–Grad" الرائدة في مجال تكنولوجيا التعليم.

جدير بالذكر أن أدين توفر شبكة مدفوعات مثالية عبر الإنترنت والهاتف المتحرك وداخل المتجر. ومن خلال مكاتبها الموزعة في جميع أنحاء العالم، تدعم شركة أدين شبكة عملائها بما في ذلك فيسبوك وأوبر وميكروسوفت ولوريال. وتطمح أدين من خلال الشراكة مع بيتس بان جلف إلى الاستفادة من قدرات المجموعة وقنواتها المتعددة لتقديم المحتوى المبدع والتسويق والعلاقات العامة خلال حملتها للإطلاق داخل دولة الإمارات العربية المتحدة. واتفقت أبجراد، الشركة العالمية الرائدة في مجال التعليم العالي عبر الإنترنت، مع بيتس بان جلف لتنفيذ حملة توعية وتعريف ببرامجها في دول المنطقة من خلال حملة استراتيجية متكاملة تغطي العلاقات العامة وتسويق الأداء. وقد تأسست الشركة في العام 2015 على أيدي كلاً من روني سكروفالا ومايانك كومار وفالغون كومبالي، ونجحت الشركة الرائدة في مجال تكنولوجيا التعليم في أن تكون ضمن أفضل 50 شركة في جنوب آسيا وفق تصنيف فاينانشيال تايمز للشركات الأكثر نمواً عام 2021. ومن خلال تقديم البرامج في القطاعات التي تركز على المستقبل، مثل علوم البيانات والبلوكتشين وتعلم الآلة والذكاء الاصطناعي، تتبنى الشركة نهجاً حديثاً وجذاباً وملائماً لكل صناعة.

يقول سارانجيت سانجار، الرئيس التنفيذي لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا في أبجراد: "في مهمتنا المتمثلة في تلبية الطلب المتزايد على توفير خدمات تعليم عالي ذات جودة وفي المتناول، كنا بحاجة إلى شريك علاقات عامة وتسويق يتميز بالمرونة والدراية والخبرة والالتزام. ومن خلال هذه الشراكة مع بيتس بان جلف، كلنا ثقة في شريك بتيني نفس رؤيتنا وشغفنا وطموحنا لدعم الأفراد الذين يطورون من أنفسهم ويخططون لمستقبلهم المهني".

من جانبه، يقول آفي بوجاني، الرئيس التنفيذي في مجموعة بيتس بان جلف: "كان من شأن تعزيز مكانة بيتس بان جلف وتطوير هيكلها التنظيمي وتبني النهج القائم على النتائج أن يتيح لنا الظفر بأعمال جديدة، ومنافسة أبرز الوكالات العالمية. ويكمن السر في برامجنا المخصصة والمصممة لمساعدة كل عميل على تحقيق أهداف أعماله، مع الاستفادة من خبرتنا الإقليمية العميقة والتي تمتد عبر أكثر من أربعة عقود. وتتفوق فرقنا في جميع أنحاء المنطقة متميزةً في تقديم حلول مبتكرة عالية التأثير لصالح العملاء".